صوت الأكراد

DENGÊ KURD

لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

العـدد (410) **كانون الأول 2008م - 2620ك** **الثمن (10)**

يا جماهير شعبنا ناضلي من أجل :

- **إزالة الاضطهاد القـومي وإلغـاء المشاريع العنصـرية والقـوانين الاستثنائية بحق شعبنا الكردي.**
- **تمتين أواصـر الأخـوة العربيـة الكردية.**
- **تأمين الحقوق السياسية والثقافيـة والاجتماعية للشعب الكردي في سوريا والديمقراطية للبلاد.**

العام الجديد ... آفاق وطموحات

مع إطلالة كل عام جديد تطرح أسئلة وتساؤلات عديدة حول ما الذي سيحمله لنا العام الجديد؟ وما هـي الأفـاق المستقبلية له ؟ ... فعلى صعيد البشرية : ودعـت عامـا آخراً من عمرها واستقبلت عاماً جديداً وهي تتطلـع فيـه نحو تحقيق المزيد من الطموحات والأمنيات ، والعيش في حياة حرة كريمة خالية من المآسي والويلات .

وعلى الصعيد الوطني : يستقبل الشعب السوري بكافة مكوناته القومية والسياسية عام 2009 ويحدوه الأمل بـأن يحمل إليه العام الجديد الحلول الديمقراطية العادلة لمجمل القضايا والمشاكل الحيوية الهامة التي تعاني منها بلادنا ، والتي تأتي في مقدمتها الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والإدارية، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية في دوائر الدولـة ومؤسساتها ، وسن قانون ينظم عمـل الأحـزاب والمنتديات ، والصحافة ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وطـي ملف المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإطلاق سراحهم، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين ، وتعميـق الحـوار المتكافئ مع الآخر ، بغية توسيع دائرة العمـل المشـترك لتشمل كافة القوى السياسية والقومية، وترسيخ أسس الوحدة الوطنية القائمة على النضال السياسي السلمي الديمقراطي بعيداً عن العنف واحتكار العمل السياسي.. للارتقاء بسوريا إلى مصاف الدول المتحضرة ... **البقية على الصفحة /2/**

إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بين النص والتطبيق

لقد جاء في مستهل رؤية وإستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفي باب الاستراتيجيات أن الوزارة تتطلع إلى مساهمة فعالة في عمليـة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وتأمين بيئة عمل مستقرة وعلاقات متوازنة بين الشركاء الاجتماعيين، ولتحقيق ذلك تركز على عدة نقاط , من أهمها :

تفعيل جميع الشركاء في المجتمع في عمليـة التنمية، تفعيل الدور التنموي للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، نشر ثقافة العمل الخاص كجـزء مـن التنشئة الاجتماعيـة والاقتصـادية والتربويـة ، الوصول إلى نظام فعال ومستدام لتنمية المـوارد البشرية على المستوى الـوطني بالتنسـيق مـع الوزارات والجهات المعنية ، التوزيـع العـادل للخدمات المقدمة وتوجيهها نحو الفئـات الأكثـر احتياجاً من خلال استخدام آليات اسـتهداف ذات كفاءة وفاعلية ، تعميق الحوار الاجتماعي والعمل التشاركي بين المجتمـع الأهلـي والمؤسسـات العاملة في مجال التنمية الاجتماعيـة والتنميـة الريفية .... إلخ . **البقية على الصفحة /11/**

تتمة ... العام الجديد ... آفاق وطموحات ؟!...

على صعيد الشعب الكردي في سوريا : يشكل الشعب الكردي جزءاً هاماً من النسيج الوطني السوري ، وبالتالي فأن حركته الوطنية تشكل جزءاً من مجمل الحركة الوطنية العامة في البلاد ، فانه يستقبل العام الجديد دون أن يـرى في الأفق المنظور بوادر إيجابية نحو إزالة المشاريع العنصرية والتدابير الشوفينية الذي تطبق بحقه ، غير انه سيبقى متفائلاً بالمستقبل ، وسيواصل نضاله العادل بقيادة طليعته الحركة الوطنية الكردية في سوريا ، بالأساليب الديمقراطية السلمية حتى تتحقق حقوقه القومية والديمقراطية ، وإزالة سلسلة الإجراءات الظالمة وخاصة المرسوم رقم 49 الـذي يهدف إلى عرقلة التطـور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الكردي ، ويحجب الحق المصـان للمواطنين الكرد في حرية التملك والسكن، ويقضي على فرص العمل الموجودة ضمن حركة البناء، وانتشار البطالة ، ودفع العاطلين عن العمل إلى الهجرة ، ويزيد من وتيرة الجرائم والأمراض الاجتماعية .... وغيرها من الإجراءات التي تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، ليعيش حياة حرة كريمة ، وعيش رغيد مع سـائر مكونات الشعب السوري .

وعلى صعيد الحركة الوطنية الكردية في سوريا : فقد خطت خطوات إيجابية نحو تحقيق نوع من التقـارب بـين الأطر الثلاثة (التحالف– الجبهة الكردية – لجنة التنسيق الكردية) تجسدت في التوصل إلى رؤية مشتركة، والموافقة مبدئياً على التحضير لعقد مؤتمر وطني كردي في سوريا ، بغية توحيد الخطاب السياسي الكردي ، وتشكيل مرجعية كردية حقيقية تملك حق التمثيل والقرار السياسي الكردي في سوريا ، لكنه سرعان ما حصل تراجع ملحوظ في أداء الحركة الكردية ، ونشاطاتها وعرقلة مهامها ، بسبب النزعة الحزبية الضيقة لدى البعض من أحزابها ، حيث حصل تخلخل في لجنة التنسيق الكردية ، وانقلاب على الشرعية في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ... لذا فإننا في الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) نرى إن الواجب الوطني والقومي يتطلبان في ظل استمرار التنكر للوجود القومي للشعب الكردي في سوريا وعدم الاعتراف بحركته السياسية الوطنية ، واستمرار العمـل بالمشـاريع الشوفينية وسائر السياسات العنصرية الظالمة ، وآخرها المرسوم رقم 49 ، كلها تلقي على عاتق الحركة الوطنيـة الكردية أعباء إضافية ، تتطلب منها التصدي لتلك السياسات بأساليب ديمقراطية سلمية ، إذ لا يمكن لأي حزب كردي بمفرده التصدي لتلك المهام الوطنية والقومية مهما بلغت قوته وكبر حجمه ، لذلك على الحركة الوطنية الكرديـة أن تتكاتف لإعادة أرضية مشتركة كفيلة بتحقيق مستويات عالية من النضال السياسي والجماهيري والثقافي والتنظيمي ، والاتفاق على برنامج سياسي وطني يكفل بلورة القضية الكردية وطنياً وقومياً ، ومن هذه القاعدة ينبغـي التواصـل والتفاعل مع الأحزاب والقوى والفعاليات المجتمعية الوطنية السورية لجعل القضية الكردية قضـية وطنيـة بامتيـاز تستوجب إيجاد حل ديمقراطي عادل لها ، لذا على الحركة الوطنية الكردية أن تدرك حجم المهام الملقاة على عاتقها ، وتعيد ترتيب أوراقها وفق المصلحة الوطنية والقومية للشعب الكردي من خلال تجاوز خلافاتها وصراعاتها الضـارة فيما بينها والجلوس عل طاولة الحوار الأخوي ، للبحث عن السبل الجادة الذاتية والموضوعية الكفيلة بتجاوز السلبيات ونقاط الخلاف ، وتوحيد نضالاتها في إطار سياسي (مجلس سياسي) لتعيد ثقة أحزابها ببعضها البعض من جهـة ، وثقة الجماهير الكردية بحركتها الوطنية الكردية في سوريا من جهة ثانية ، ومواصلة النضال الوطني والقومي مـن أجل إلغاء السياسات الشوفينية الظالمة المطبقة بحق الشعب الكردي وتأمين حقوقه القومية والديمقراطية فـي إطـار وحدة البلاد .

ختاماً , سيسجل تاريخ المحافظات الشرقية من سوريا وخاصة محافظة الحسكة كيف كان عام 2008 عاماً شحيحاً جافاً ، مما قضى على موسم هذه المحافظات الأمر أدى إلى هجر مئات العوائل إلى الداخل بحثاً عن لقمة عيشهم دون أن تعوض السلطات المعنية هذه العوائل الفقيرة بشيء يذكر .

((و كـل عـام وانتـم بخيـر))

الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن المقصود بالحقوق والحريات العامة المنصوص عنها في الدساتير المختلفة للدول وفي الإعلانـات والمواثيـق الإقليمية والدولية المتعلقة بهذه الحقوق والحريات ، هي الحقوق والحريات الطبيعية للإنسان التي وجدت منذ وجـوده ونشأته في هذا الكون ... تلك الحقوق والحريات الضرورية التي لا يمكن أن تصلح أي مجتمـع مـن المجتمعـات البشرية من دونها ، وبالتالي لا يمكن الدفاع عنها أو رفع غائلة الجـور والطغيـان عنهـا ، إلا بترسـيخ المفـاهيم الديمقراطية وتكريس دعائمها على أرض الواقع ، وذلك من خلال سيادة القانون والعدل والمساواة بين الجميع وتوفير سلطة قضائية حرة نزيهة قوية قادرة على حماية هذه الحقوق والحريات ومنع الاعتداءات والانتهاكات التي تنال منها وتعترض سبيلها ..

ولهذا فإن جميع التشريعات التي تصدرها أو أصدرتها الدول على اختلاف أنظمتها كانت لها العلاقة القوية بهـذه الحقوق ، إلا أن التشريعات الجزائية سواء كانت عقابية أو إجرائية أصولية ، فأنها كانت من أكثر التشريعات القانونية التصاقاً بها . حتى بات من المستحيل إدراج أو ترتيب أية عقوبة مهينة في ذاتها أو ممنعة فـي قسـوتها فـي تلـك التشريعات ما لم تكن مراعية لتلك الحقوق والحريات ، وذلك تحت طائلة بطلان أو عدم دستورية القانون الذي نص عليها . مما حدى بأغلب الدول التي رسمت لنفسها الطريق الديمقراطي في الحكم والإدارة إلى الحرص الشديد علـى هذه الحقوق في بلدانها ، واعتبار توفير الحرية والأمن والأمان والاستقرار لمواطنيها ضرورة ملحة وغاية أساسـية من غاياتها ، مدركة في ذلك بأنها وجدت من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل الذي يرمي من ورائه أول ما يرمي خلق الإنسان الكريم الحر القادر على مجابهة الظروف القاسية والصمود أمام المشاكل الحياتية التي تعترض سبيل مستقبله.

فالوطن الذي لا يوفر نظام الحكم فيه هذه الحقوق والحريات لمواطنيه يكون بالكاد جميع ممارسـاته وتصـرفاته مخالفة لكافة التشريعات التي يسنها ، أو بالأحرى هدراً للغاية التي وجدت من أجلها ، وفي النتيجة يكون وطناً غيـر جديراً بالديمومة والاستمرار والثبات ، وغير قادر على تفادي الانحراف نحو هاوية الظلم والاضطهاد والتجنب مـن الانحدار إلى مزالق الغي ، الذي يؤدي بالنتيجة إلى انقلاب كافة تصرفاته إلى التعسف في هذه الحقوق واغتيالٍ لها .

ونظراً لأهمية هذه الحقوق والحريات ومالها من تأثير كبير في بناء شخصية الإنسان وكيانه ، وأهمية الإنسان في بناء الدول المتقدمة والمجتمعات الحضارية . فقد دأبت مختلف المواثيق والإعلانات الإقليمية والدولية على تكـريس هذه الحقوق والحريات في متن نصوصها الوضعية ، وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الـذي صـادف يـوم 10 كانون الأول الجاري الذكرى الستين لإقراره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هـو أهـم هـذه المواثيـق والإعلانات ، الذي جاء في استهلال مقدمته بأن ((الاعتراف بكرامة الإنسان المتأصلة في كيـان أعضـاء الأسـرة البشرية جميعاً وبحقوقهم المتساوية التي لا انتزاع فيها عنها ، إنما هو أساس الحرية والعدل . وأن تجاهـل حقـوق الإنسان واحتقارها قد أفضى إلى أعمال همجية استثارت ضمير الإنسانية . وأن سيادة القانون لابد منها لصيانة حقوق الإنسان حتى لا يلجأ المرء مضطراً في آخر أمره بالظلم والطغيان إلى دفعهما عنه بـالثورة . وأن شـعوب الأمـم المتحدة قد جاهرت في الميثاق بإيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة شخصه وقدره . وأن الدول الأعضـاء قـد قطعت على نفسها عهداً بأن تؤمن بالتعاون مع الأمم المتحدة الاحترام العالمي الفعلي لحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسية)) .....

البقية على الصفحة /4/

تتمة ... الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ...

وكما جاء في الفقرة الثانية من المادة /29/ من الإعلان إياه بأنه ((لا يخضع أي فرد في ممارسة حقوقه وحرياته إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفاً منها حصراً ضمان الاعتراف الواجب بحريات وحقوق الآخرين واحترامها ، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي)) .

وهذا الأمر أيضاً قد نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وكما نصت عليه أيضاً الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان .

ففي هذا الوقت الذي بات فيه احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتكريس المبادئ الديمقراطية القائمة علـى الحرية والمساواة تحتاج كل الاعتبارات الأخرى ، فلا زال حظ احترام هذه الحقوق لدى دول العالم الثالث منخفضاً أو مختلفاً وفق أنظمة الحكم فيها ، ولازالت هذه الحقوق والحريات تتعرض للانتهاكات المتكررة من قبل العديـد مـن الأنظمة الحاكمة في تلك الدول ومنها الدولة السورية التي لازالت تتنافر عن هذه الحقوق وتنأى بنفسها عن ملامستها، بل وترتكب في هذا المجال أفظع الانتهاكات وتمارس الأساليب الظالمة المنافية لأبسط القواعد القانونية التي نصـت عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . مما أضحت في سلوكها المشين هذا مدعاة للنقد والتجـريح والإدانة المستمرة من قبل المنظمات الإنسانية على مستوى العالم بأسره .

حيث لازالت السلطة التنفيذية فيها التي تؤخذ عن طريقها كافة الاعترافات بالوسائل القسرية والتعـذيب المنافيـة حتى لدستورها الدائم تطغى على بقية السلطات التي لم تعد لها أية اعتبارات أمام تدخل الأجهزة الأمنية السافر فـي شؤونها واختصاصاتها .

وأخيراً نناشد الضمائر الحية في دول العالم الثالث ونستنهض همة رجال القانون فيها ، الدأب على حماية حقـوق الإنسان والحريات العامة في بلدانهم ، ونختتم مقالنا بما كتبه الفقيه الفرنسي – ريني – الذي تـولى رئاسـة مجلـس الدولة والمحكمة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان ، والعضوية في المجلس الدستوري والواضـع الفعلـي للإعـلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول عام 1948م ، وحامل جائزة نوبل للسلام ، حين قال ((لا يمكن أن تقوم سيادة القانون أو تتحقق إلا حيث يكون الإقرار بحقوق الإنسان وحرياتـه الأساسية واحترامها متوافراً على أكمل وجه . وأنه لأمر جوهري أن تحمى هذه الحقوق بنظام قانوني حتى لا يكون المرء مضطراً في نهاية المطاف إلى القيام بالثورة ضد الطغيان والظلم)) .

........((بطاقـة تهنئـة)) ....

بمناسبة احتفالات عيد الأضحى المبارك والميلاد المجيد والأخوة الايزيـديين ورأس السنة الميلادية المجيدة ورأس السنة الهجرية ، تتقدم هيئة تحرير دنكي كرد (صـوت الأكراد) بالتهنئة والتبريك لأبناء الشعب السوري الكـريم بجميـع مكوناتـه القوميـة والسياسية والدينية ، آملين أن يحل السلام والخير والمحبة في العالم .

... وكـل عـام وأنتـم بخيـر ...

ركن المرأة : تقديم : روشن ديركي

جرائم الشرف والنظرة الاجتماعية

ما أسهل أن تتهم المرأة أو الفتاة بشرفها ولاسيما تلك التي تعمل في الأوساط الاجتماعية، فعندما تنفذ وسائل الاتهام يلجأ إلى الاتهام بالشرف التي تعد وصمة عار في تاريخ المرأة أو الفتاة أو الأسرة ، التي تنتمي إليها وتسفك الـدماء البريئة وتتصاعد صرخات الألم وتشق السكون شهقات الموت ، والكثيرات ذهبت حياتهن أدراج الرياح وحل محلهـا صمت القبور وأبناء الفاجعة ، وحين نسأل عن هذا الدم المهدور بلا رحمة تتباطأ الألسنة ، تخجل تنطـق الجـواب بحياء لأن في الجواب نصف الحقيقة ونصفها الآخر ظلم وشك وانتقام ، والذريعة دائماً الشرف الرفيع والهدف مـن هذا القتل هو غسل العار أو إزالته ، والعار يلحق بالمرأة نتيجة ممارستها فعلاً جنسياً، ولمجرد الاشتباه بذلك أو الظن به ، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة القتل بلغت 79 % بسبب الشك و 9 % نتيجة الاعتراف .

فجريمة الشرف تعبير غريب يقرن الجريمة بالشرف ، لأن الجريمة فعل غير أخلاقي ، والشرف فعل أخلاقـي ، فكيف نزاوج بين هذين اللفظين المتضادين ونجمع بينهما مزجاً عجيباً لإلحاق القتل أو الأذى بالمرأة ... المرأة ذلـك الكائن اللطيف الذي يخلقه الله من ضلع آدم كما تقول الأديان السماوية ، وفي شريعة حمورابي أخذت المرأة مكانـة جيدة في الحياة الاجتماعية ، وكان من حقها الطلاق من زوجها ورعاية أبنائها وحمايتهم ومزاولة الأعمال التجارية ، ولها أهلية قانونية وذمة مالية مستقلة عن ذمة زوجها ، أما في المجتمعات الذكورية فهي تبيح للرجل مـا لا تبيحـه للأنثى ، ويلحق العار بالمرأة ليبقى المجتمع ضحية الشرف ، فالجريمة فعل غير أخلاقي ومهما كانت دوافعـه ، وإذا كانت سعادة البشرية تتوقف على قتل طفل بريء ، فإن هذا القتل يعد فعلاً غير أخلاقي ، والقتل عدوان على المـرأة وإرهاب لها ، وتعدٍ على حياتها التي قدستها الأعراف والقوانين والشرائع الدينية السماوية ، وهو اعتداء على المرأة تحت شعار الشرف والخلق ، والفضيلة تنحسر فيجسد المرأة فيما ترتكب الأخطاء والأغلاط والشرور بغض النظـر عن ذلك الفعل ، فالكذب والاستهتار والسرقة والرشوة وإهدار الحقوق والقفز على القانون والتجـاوز واستضـعاف الآخرين كلها أفعال خلقية تحت بند الشرف ، فيما يعد ارتكاب المرأة خطأً جسدياً هو فعل غير أخلاقي يطبق بحقهـا الحكم بالموت في أشنع صورة ، وتشير الإحصائيات إلى أن جرائم الشرف تزداد في عصر الحريـة والديمقراطيـة وحقوق الإنسان واحترام كينونته وشخصيته وحياته وحقه .

الإسلام وجرائم الشرف: قال مدير مركز الدراسات الإسلامية بدمشق، إن الذين يفعلون هذه الجرائم ليس لهم شرف ولا عقل ولا دين، لقد جاء الإسلام بحرمة دم الإنسان، وكان واضحاً أن القتل بكل أنواعه كبيرة من أكبر الكبائر، وهذه الجرائم فيها ثلاث مخالفات شرعية ظاهرة وكل واحدة تعد من أكبر الكبائر، أولاً: إنه إثبات بغير بينة شرعية ولا حد بدون بينة ، ومعلوم أن البينة الشرعية تقتضي أربعة شهود وبشروط صارمة تجعل من المستحيل إثبات هذا اللون من الجرائم عن طريق البينة . الكبيرة الثانية : الإفتئات وهي إقامة الحدود عن طريق الأفراد وهذا حرام شرعاً وهو من الكبائر، فلا يجوز شرعاً إقامة أي أحد إلا عن طريق ولي الأمر الشرعي. الكبيرة الثالثة : هدر دم المسلم بغير حجة، وقد قال الرسول الكريم محمد (ص) : " لو أن أحدكم هدم الكعبة حجراً حجر لكان أهون على الله من قتل مؤمناً " .

ومن الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية في البداية هي تثير جو من الرعب والذعر وتضعف الأسرة وتفككها ، وتحدث آثار نفسية على الأسرة والأبناء ، خاصة شعورهم بالخجل والإحباط والقلق والخوف ، وقد تحدث ردود أفعال معاكسة بالتقلب الأخلاقي القيمي لدى الأبناء ، وقد تؤدي بهم إلى الانكفاء على الذات وعـدم التواصـل الاجتمـاعي والعزوف عن الجنس الآخر ، وكسر أهليتهم تجاه الزواج ، أما عن سبل الوقاية منها من أنجـح السـبل هـي أدوار الوقاية وتعزيز دور الأسرة التربوية والأخلاقية ، وتأكيد الثقة فيما بينهم وتنمية أواصر المحبة والوفاء والاحتـرام ، باعتبار أن الأسرة حاضنة القيم وحارسة الأخلاق الفاضلة ، ومن هذه السبل حملات للتوعية للشباب من الجنسـين ، وتنظيم عملية الإرشاد الزوجي لهم قبل الزواج لتوضيح أهمية الروابط الأسرية والحفاظ علـى الأسـرة واحترامهـا وإتاحة الفرصة لاختيار الشريك والزوج اختياراً حراً ، ولابد من إمعان النظر أخيراً في مسألة وهي أن جرائم غسل العار لم توقف أعمال الزنى والفحشاء ، فهل حقاً هي جرائم شرف ؟ وهل تقبلها الشريعة والأديان السماوية والضمائر الحية ، والى متى يحمي المجتمع والقانون مرتكبي هذه الجرائم ؟

أخبــار وتقــاريــر

- أصدر السيد رئيس الجمهورية القانون رقم /32/ للعام 2008م الخاص بالموازنة العامة للدولـة للسـنة الماليـة 2009م بمبلغ إجمالي قدره /685/ مليار ليرة سورية ، وسيصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون الذي سيعمل به اعتباراً من 2009/1/1م .
- في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 2008/11/2 وأثناء مناقشة خطة وزارة الداخلية للعام القادم ، تقدم السيد عبد الله خليل عضو مجلس الشعب، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ، بمعالجة للقضايا التالية : ضرورة إعادة النظر بالمرسوم /49/ لعام 2008م ، ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في سبيل تنفيذ قـرار المؤتمر العاشر لحزب البعث حول إلغاء النتائج السلبية للإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة لعـام 1962م ، ضرورة إعطاء قسائم المازوت المدعوم لفئة من المواطنين غير المسجلين فـي السـجلات الرسـمية للأحـوال الشخصية " المكتومين " مع قدوم فصل الشتاء .
- بتاريخ 2008/12/29م نشر مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية TESEV دراسة حـول المسـألة الكردية في تركيا ، حيث تضمنت خارطة طريق لحل المسألة الكردية في تركيا ، استناداً للتحليلات والتشخيصات والاقتراحات الواردة من الكرد أنفسهم ، والهدف الأساسي من الدراسة هو القيام بدور الوسيط لإيصال الصـوت الكردي إلى الحكومة والمجتمع التركي بأجمعه .
- في 2008/12/22 أقام اتحاد أدباء الكرد في دهوك، مهرجاناً ثقافياً لإحياء ذكرى الكاتب والأديب الكردي حاجي جندي من أرمينيا ، الذي أسهم في نشر الثقافة الكردية في الاتحاد السوفيتي السابق يتضمن تكريم عائلته .
- أعلنت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن بعثة إيطالية للتنقيب عن الآثار اكتشفت مدافن أثرية يعود تاريخها إلـى أكثر من 4500 عام جنوب تدمر الواقعة شمال شرق دمشق .
- حصل الفيلم الكردي (النجوم تفقد ألوانها نهاراً) والذي أخرجته السينمائية شيرين جيهاني وعلى نفقـة حكومـة إقليم كردستان العراق على الجائزة الأولى في مهرجان كالابيريا ، الذي انطلقت أعماله فـي مدينـة كاتـانزارو الإيطالية بمشاركة 40 فيلماً من 35 دولة . وتدور قصة الفيلم حول الظلم والقهر والمآسي التي تعرض لها الشعب الكردي في زمن حملات الأنفال السيئة ، ومصير الكرد وخاصة النساء بعد هذه العمليات التي نفذها النظام البائد ضد المدنيين .
- صدر العدد /67/ لشهر كانون الأول 2008م من نشرة الشمس (Roj) التي تصدرها اللجنة المنطقية لحزبنا في الجزيرة ، وضم العدد الجديد العديد من المقالات والقصائد والأشعار باللغتين العربية والكردية .
- في 2008/12/5م دعا البرلمان الأوربي تركيا إلى تسريع عملية الإصلاحات ، وذلك بعد مناقشة مسودة تقريـر تركيا في لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان الأوربي . وأفاد مقرر تركيا لدى البرلمان الأوربي بأنهم يتوقعون من تركيا " خطوات ملموسة لا تعهدات " .
- صدرت الطبعة الأولى 2008م من كتاب (الإيزيدية والايزيديون في شمال غرب سوريا) للدكتور محمد علـي عبدو بموجب موافقة وزارة الإعلام السورية . ويتضمن الكتاب بحث تاريخي اركولوجي عن الديانـة الايزيديـة والطائفة الايزيدية الكردية في شمال غرب سوريا (منطقة كرداغ – عفرين) .
- صدر كتاب جديد للكاتب خالد محمد بعنوان (من قضايا المعجمية الكردية) ، والذي يتناول فيه معضلة المعجمية في دائرة اللغة الكردية بكافة لهجاتها ، ومن جانب آخر تناول الكتاب القواميس المتداولة في اللغة الكردية .
- ذكرت صحيفة (يني شفق) التركية أنه من المقرر أن تبدأ قناة TRT التلفزيونية القسم الكردي بثهـا التجريبـي اعتباراً من 2008/12/25م ، وستكون برامجها التجريبية عبارة عن مقابلات مع شخصيات سياسية وأكاديميـة وصحفية من أجل استطلاع آرائهم حول البث باللغة الكردية ، كما ستبث الكليبات والأغاني الكردية .

Be\. Kurd,

PÊŞEROJÊN KUMBIYOTER Û INTIRNÊTÊ

ZANA XANÊ

Serokê bernama zanistî ya kampanya mîkrosoftê **stîvin imot** dibêje:**di bîst salên bê de,wê guhertinin pirr mezin di vî warî de çê bibin,wê kombiyoter û biyolocya pev re hevjîn û alîkar bibin.**

gelek rewşên Kumbiyûter û şanikên jîndar û sax wek hevin,yanî mirov wê dikaribin sîstemên biyolocî bi alîkariya pêkanîna şêweyên kumbiyoterê ders bikin,her wekî mirov wê dikaribin dermanên nû li ser şanikên sîlîkonî tecrûbe bikin,bêyî ku wan dermanan di jîndaran de bicî bikin.

Imot dibêje: **di karên kimbiyotera anha de, va em dikin bighên lez û bezên dawî ji berhevkirinê re,lê dîsan kimbiyotera biyolocî ew çare ye.**

Di demên bê de emê karibin şanikên sîlîkonî biguherî nin bi ên biyolocî yanî ên sax û jîndar,û ez bawerim ev yekaya ne sawêrek zanistiye,yanî ku em bi rengekî din bêjin,wê kîmya têkeve dewsa softwarê (bermece) û sîstemên biyolocî têkevin dewsa alet û dezgeyên kumbiyûterê
(hardware) .

Navenda **PEW INTERNET** li ser vê meselê rapirsiyek li darxist û ji 742 karzan,siyasî,kumbiyûterzan,û kargêr pirsî: ka gelo hûn pêşveçûna intirnêtê di sala 2020 an de çawa dibînin ?.

Zêdî nîvê ên ku bersiv dan dîtin,ku intirnêt wê rewşa xwe winda neke,lê tişta ku nerîna wan li ser ne wek hev bû,digotin ka gelo wê kî di van salên bê de berpirsyarî,kargêrî,û serrastkirina vê tora intirnêtê bike ?nexasim piştî bikaranîna kimbiyûterên bê têl,hinan ji wan digotin bela kargêrî ji yasa û rêdara sûkê re bimîne.

Binisbet ji zimanê entirnêtê re,hinan dîtin ku zimanê ingilîzî jê re bi rêk û pêke,hinan jî digotin bela di intirnêtê de, pirr ziman pêk werin.

Ji bo parastina zanyariyan,gelek ji van xwedîkaran gotin ku aleta kombiyûterê tenê nikare tenahiyê peyda bike,lewra divê mirov jî pişikdariyê di vî karî de bikin.

Karker û xwendevanên ku di riya entirnêtê re ho dibin û kar dikin,wê berhemên karê wan, bi qasî du caran li berhemên karên bê intirnêt zêdetir bibe.

عرض تاريخي للدساتير في سوريا

دهام حسن

أول دستور عرفته سوريا هو الدستور العثماني الذي صدر عام 1876 باسم " القانون الأساسي للدولة العثمانية " وجاء هذا الدستور تماشياً مع توجهات السلطنة العثمانية لإجراء إصلاحات سياسية ، للحد من الحكم المطلق، ونزولاً عند مطالب شعوب السلطنة وتذمرها من المظالم المنتشرة في الدولة ، ويبدو أن هذا الإحساس راود العثمانيين عقب استتباب الأمر لسلطة البرجوازية الصناعية في أوربا ، والشأن الذي بلغته من تطور وازدهار ، مع خشية السلطنة من تطلع هذه الدول إلى " تركة الرجل المريض " بيد أن السلطان عبد الحميد عطل الدستور في عام 1888 ، ثم أعيد العمل به عقب الانقلاب الذي أطاح بعبد الحميد في عام 1908، قادت الانقلاب جمعية الاتحاد والترقي، فأعيد العمل بدستور 1876 حتى انهيار الدولة العثمانية، وانزياحها عن بلاد الشام. بعد التحرر من النير العثماني المستبد قام المؤتمر السوري بوضع دستور 1920 الذي عرف باسم " القانون الأساسي للملكية السورية العربية "، لكن هذا الدستور الجديد ما أن أبصر النور في ظل الحكم الوطني ، حتى جاء اجتياح القوات الفرنسية للأراضي السورية متوجهة إلى دمشق في صيف عام 1920. تميز هذا الدستور بطابع علماني وبنفس ديمقراطي، فاستأثرت الحريات الديمقراطية باهتمام جاد من قبل المجلس النيابي (المؤتمر السوري) الذي وضع الدستور .

في خضم الثورة السورية الكبرى التي عصفت بالبلاد ، فقد جاءت الثورة لتعضد من أزر الحركة الوطنية السورية ، فاضطرت السلطات الفرنسية أن تدخل في تفاهم ومساومة ومصالحة مع البرجوازية السورية المتمثلة بالكتلة الوطنية ، وعلى أثرها جاء ميلاد دستور عام 1928. وقد تميز هذا الدستور بحماية الملكية الخاصة, وعدم جواز انتزاعها من أحد إلا للمصلحة العامة، وفي هذه الحال يعوض المتضرر تعويضا عادلاً ، ولم يتطرق الدستور إلى أملاك الإقطاعيين، كما طالب الدستور بحماية الصناعة الوطنية. ثم عطل المندوب السامي الفرنسي الدستور خلال بضع سنوات في الثلاثينيات، لكن فوز الكتلة الوطنية بانتخابات1943 أعاد الحياة لدستور 1928من جديد، وتم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في عام1948 لكن في آذار من العام التالي1949 جاء انقلاب حسني الزعيم وسط التناقضات الاجتماعية الحادة، وصراع الحركات السياسية وتنافسها على السلطة، سعى حسني الزعيم دون إيمان منه لاستمالة الطبقات الدنيا، واجتذاب القيادات الداعية للإصلاح ، فراح يناشدها بشعارات مثل الدعوة للحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتهيأ لوضع دستور جديد للبلاد، لكن انقلاب سامي حناوي في آب من العام نفسه 1949 لم يمهله لما يفكر فيه.

في تشرين الثاني من عام 1949 جرت انتخابات الجمعية التأسيسية التي تحولت بعد ذلك إلى مجلس نيابي لوضع دستور للبلاد. لقيت مواد الدستور مناقشات واسعة وحادة ساهمت فيها مختلف الشرائح الاجتماعية وسائر الصحف ومن مختلف المشارب نظرا لتمتعها بحريات واسعة فتعارضت الآراء جراء تعارض المصالح لقد جاء الدستور الجديد ملبيا لتطلعات الشريحة الواسعة في مجتمعنا السوري وملائما بالتالي للواقع السوري المعيش. جوبه هذا الدستور بهجوم مركز من القوى الراديكالية مجتمعة - قومية- ماركسية – إسلامية – كون الدستور حسب زعمهم ثمرة من ثمار الليبرالية، وأيضا أنه يعكس الفكر الغربي الليبرالي.

في كانون الأول من عام 1949 وقع الانقلاب الثالث قام به أديب الشيشكلي لكنه يبدو أنه ضاق بالأمر الواقع ضاق بالدستور الذي وضعه المجلس التأسيسي كما ضاق بالقوى السياسية فقام بحركة انقلابية جديدة في تشرين الثاني من عام1951 فطلع بدستور جديد عرف بدستور أديب الشيشكلي وكان هذا في عام 1953 فجاء الدستور الجديد في مواده مطابقا للدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية والذي صار يعرف بدستور1950 إلا أن الدستور الجديد وسع من صلاحيات رئيس الجمهورية فأعطيت له صلاحيات مطلقة وهمش دور السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية "مجلس الوزراء".

في كانون الثاني من عام 1954بدأ النضال المسلح ضد الشيشكلي وانطلقت شرارته من جبل الدروز كما كانت منطلقاً للثورة السورية الكبرى ثم انتقل إلى شمالي سوريا وكانت حلب مقرها وانضمت إليها القوات المسلحة التي هي بالأساس مسيسة ففر الشيشكلي خارج سوريا .

تعد الفترة مابين 1954- 1958 من أكثر الفترات ناصعة في تاريخ سوريا ما بعد الاستقلال. لم تعش سوريا مثلها أجواء ديمقراطية، تم إلغاء دستور الشيشكلي لعام 1953 وأعيد العمل بدستور عام 1950 في هذه الفترة تعززت روح المواطنة وانكفأت العصبيات القبلية والطائفية ......

البقية على الصفحة /10/

تتمة ... عرض تاريخي للدساتير في سوريا ...

تحققت الوحدة بين مصر وسوريا في شباط عام 1958 وفي بدايات آذار أعلنت دولة الوحدة عن دستور جديد مؤقـت فجاء إلى حد كبير مطابقا لدستور الشيشكلي 1953. السير على نهج النظام الرئاسي، تمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات مطلقة، ثم أعقب الرئيس عبد الناصر بعد أسبوع من صدور الدستور, أعقبه بقرار يقضي بحل الأحزاب، وعـدم جـواز تأسيس أحزاب جديدة، جاء هذا القرار ضربة في التطور الديمقراطي المتصاعد في سوريا.

في أيلول عام 1961 وقع انقلاب عسكري، وأعلن انفصال سوريا عن مصر؛ وجاء العمل بدستور مؤقت في الفتـرة التي عرفت بعهد الانفصال، وهو إلى حد كبير متوافق مع دستور عام 1950 في كثير من مواده، ثم كان دستور مؤقـت جديد في عام 1964 إلى أن يحوز بموافقة الشعب على دستور دائم، من أهم أفكار مواد هذا الدسـتور :المسـاواة أمـام القانون في الحقوق والواجبات، صون حرية الفرد، عدم تحري أحد أو توقيفه، صون حرمة المسـاكن، حريـة الاعتقـاد واحترام جميع الأديان، استقلال النقابات.

في عام 1969 أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي دستورا مؤقتا اعتبر فيه حزب البعـث هـو القائد في المجتمع والدولة، وعد أيضا اقتصاد الدولة اقتصادا اشتراكيا مخططا، أي جاء التشديد على المركزية.

في عام 1973 تم وضع دستور دائم للبلاد. أعد الدستور سوريا دولة (ديمقراطية- شعبية – اشتراكية) وأكد على دور الحزب في قيادة المجتمع والدولة وقيادة الجبهة الوطنية التقدمية، وأشار إلى حق المواطنين فـي الاجتمـاع والتظـاهر، وبموجبه يتم الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية من مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث.

لقد أنجز دستور عام 1928 وسوريا كانت تحت هيمنة المستعمر الفرنسي، ومع ذلك يؤخذ واحدنا بمـواد الدسـتور دهشة، كيف ينجز مثل هكذا دستور في ظل الاستعمار الفرنسي، وبحق يعد إنجازه مفخرة للقوى الوطنيـة فـي سـوريا, والدولة ذات التكون والتوجه الليبرالي، ومع ذلك كما بينا قبل قليل، فقد قوبل بالرفض من القوى الراديكالية للأسف.

من أهم مواد هذا الدستور : (سورية جمهورية نيابية), (السوريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي ما عليهم من واجبات والتكاليف، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المـذهب أو الأصـل أو اللغة), (حرية الاعتقاد مطلقة), (حرية الفكر مكفولة، فلكل شخص حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة), (حرية إنشـاء الجمعيات وعقد الاجتماعات مكفولة), (الأمة مصدر كل سلطة), (السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب).

لا ننسى أن هذا الدستور قد تم إنجازه في ظل سيطرة المستعمر الفرنسي.

أما دستور عام 1950 فقد أنجزته الجمعية التأسيسية في ظل ديكتاتورية سامي الحناوي عام 1949 واستمر العمل به في حكومة الشيشكلي الديكتاتورية أيضا - ما عدا فترة حاول الشيشكلي إبطاله- إلى انقلاب الأخير الثاني في عام 1951 هذه الفترة من عام 1949 إلى سقوط الشيشكلي في عام 1954 وصمت بفترة الأنظمة الديكتاتورية، وهذا صحيح إلى حد بعيد مقارنة بالفترة ما قبل عام 1949 وما بعد سقوط الشيشكلي حيث شهدت سوريا حتى في ظل المسـتعمرين صـحافة حرة، وقضاء مستقلا، وبرلمانا منتخبا، وأحزابا مرخصة ومؤسسات ونقابات وجمعيات ..الخ

من أهم الأفكار التي تضمنتها مواد دستور 1950: (السيادة للشعب لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها) فـي حـين أن دستور عام 1973 اعتبر (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقـود جبهـة وطنيـة تقدمية) جاء في دستور عام 1950 (للسوريين حق الاجتماع والتظاهر بصورة سلمية ودون سلاح) كما جاء: (للسوريين حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم ديمقراطية) في حين أن دستور عام 1973 كفل : (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلميا) وأيضا (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) دون أن يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى تأليف الأحزاب السياسية.

إن نظرة متأنية وفاحصة وأكثر توسعا وعمقا من إيجازنا هذا لعرض الدساتير، واختزالنا لها، تقودنا إلى حقيقة واحدة وحيدة يتيمة إلى أية درجة نحن ماضون في التراجع والتقهقر، وبمرارة نقول : هل الدعوات الكثيرة الداعية للعـودة إلـى العمل بدستور عام 1950 أي العودة بالتاريخ إلى الوراء أكثر من نصف قرن في ظل التقدم المتسارع للأمم وفـي ظـل الثورة المعلوماتية، هل مثل هذه الدعوات تعد خطوة إلى الأمام؟ أم أن التاريخ حكم علينا أن نظل في عربة الماضـي؟ أو بالأحرى على متن سفينة الصحراء ، نغدو آخر الناس ، فلن تنتظرنا القوافل السائرة في طريقها الصحيح وإلـى مبتغاهـا المنشود ..!

نافذة على كتاب

" فصول الحب "
مختارات للشاعر الكردي فرهاد عجمو إلى العربية

إبراهيم حاج عبدي

يتمتع الشاعر الكردي السوري فرهاد عجمو بشهرة واسعة لدى الكرد السوريين ، ولدى المهتمين بالثقافـة الكرديـة بصورة عامة، فقد اصدر عجمو ، المولود في مدينة القامشلي عام 1960م، سبعة دواوين شعرية بلغته الكردية الأم ، وكثيراً ما لفتت قصائده المرهفة انتباه المطربين الكرد الذين لحنوا عدداً من نصوصه الشعرية على شكل أغان محببة سرعان ما شاعت ، وراجت على نحو واسع .

لكن، وكما هو معروف، فإن المبدع الكردي الذي يكتب بلغته الأم نادراً ما تتجاوز شهرته الأوساط الثقافية الكردية، فلا تحظى نصوصه إلا بالانتشار ضمن محيطه المحلي الضيق ، ومثل هذا الأمر لا يعد انتقاصاً لقيمة المبدع ، بل أن هذا الواقع ؛ المجحف بحق الإبداع الكردي ، فرضته جملة من العوامل ، والأسباب المعروفة تاريخياً فـي الـذاكرة الجمعية الكردية ، ولعل المترجم الكردي العراقي صلاح برواري ، إذ أدرك ملابسات هذا الواقع ، وعـرف قيمـة ومكانة هذا الشاعر، بادر ، مؤخراً ، إلى ترجمة مختارات من شعر عجمو ، وجمعها في ديوان مستقل صدر ، باللغة العربية ، تحت عنوان " فصول الحب " عن دار الينابيع (دمشق ـ 2008) .

تتأرجح قصيدة عجمو بين بساطة الحياة ويومياتها الأليفة ، العادية ، وبين الأسئلة الإنسانية الكبرى حول الحرية ، والحياة ، والحب... فالقصيدة تبدأ من الهموم الفردية الذاتية ، وتتوسع لتعانق الهموم، والقضايا المصيرية الكبـرى ، فتارة يصف الشاعر لواعج روحه إزاء حبيبة حسناء؛ غائبة ، ويغرق في الوجدانيات الشفيفة، والرومانسيات الحالمة، وتارة أخرى تتزاحم الأسئلة على ضفاف روحه التي تتحلق، آنئذ، في سماء وطنه كردستان ، فيواسيه فـي صـورة بعيدة عن الخطابة والشعارات ، بل بنبرة خافتة تنطوي على التأمل ، والأسى المضمر ، كأن يقـول ، مـثلاً ، فـي قصيدة (الصليب الشائك) : الأسلاك الشائكة / تصون حدود أوطان العالم / لكنها / صارت صليبا / ومزقت قلبي / أربعة أشطر !. وينجح عجمو ، أحياناً ، في اختزال مجلدات كاملة عبر قصيدة في منتهى القصر حين يقول ، مثلاً ، في قصيدة (الكرد) : لولا تعاسة الكرد ؛ / لأصبح الشرق الأوسط / مهد الأحلام . وهو إذ يعلي من قيمة الدفاع عن الأوطان ، وينتصر لقيم الشهادة، فإنه يخاطب غاليلو (الذي اكتشف دوران الأرض حول الشمس) قائلاً : وا أسفاه ! أنت والفاتيكان / مخطئان! / فالشمس، والأرض / والقمر ..../ يدورن حول / نعل شهيد !

ينأى الشاعر بقصيدته عن المدح، ويتخفف من الأدلجة والشعارات البراقة، ولا يشغل نفسه بالصراعات السياسية العابرة، وبالمهاترات التي تحدث في ميادين السياسة. إنه يلوذ بهشاشة الشعر، ورهافته كي يعبر عمـا يجـول فـي أعماقه من أزمات، ومكابدات، وكي يترجم الخيبات وما أكثرها، لكن هاجس الوطن حاضر في قصيدته، أبـدا، بـل تستحيل الحبيبة وطنا، والوطن حبيبة، فهو يمزج بين الوطن والحبيبة في منحى شعري جذاب، وغالبـا مـا يغـازل وطنه، وكأنه يغازل حبيبة جميلة، عصية على الحضور؛ حالت الأقدار دون وصال العاشقين. ووفقا لهذا الاهتمام فإن بناء القصيدة لدية ينجز وفق إيقاع سلس، فالمفردات والتعابير المختارة تأتي انعكاسا صادقا لهـذه الـروح الشـعرية المرهفة؛ الأنيقة التي تختار من قاموس اللغة أكثر العبارات يسرا وسلاسة، وأكثر المفردات بساطة وتأثيرا ليصـوغ منها قصيدة تأتي حينا كالومضة الخاطفة، إذ لا تتجاوز الجملة الواحدة، وحينا آخر تأتي متدفقة كجريان نهر عـذب، وبين هذه وتلك يظل عجمو فتى القصيدة التي تروي مآسي الكرد، وآمالهم، كما تسرد حكاية شاعر يستحق الثناء.

تتمة ... استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ...

يتبين من خلال التمعن في هذه النقاط , والتي تعتبر من صلب إستراتيجية الوزارة , ومقارنتها مع الواقـع علـى الأرض مدى بعدها عن التطبيق الفعلي, وأنها لا تغني من فقر ولا تسمن من جوع , فحالات إقصاء شرائح ومكونات أساسية من المجتمع السوري عن العملية التنموية بشكل متعمد والتلاعب بتسلسل أرقام المسجلين في مديريات الشؤون الاجتماعية طلباً لفرص العمل , ومجانبة العدالة في توزيع الفرص المتاحة , حيث تكثر فـي أزقتهـا المحسـوبيات والرشاوى , وكذلك والهجمة الأخيرة الهوجاء ضد الجمعيات الخيرية الخاصة في سوريا , والمعوقات التي تعتـرض سبيل القطاع الخاص ومحاولة الاستئثار به لفئات معينة من أصحاب النفوذ في الدولة , وعمليات الهجرة المبرمجـة وفق مناهج شوفينية التي طالت معظم سكان محافظة الحسكة بغية التلاعب بديمغرافيتها , والتوزيع الجائر والكيفـي للخدمات والمعونات , بغض النظر عن درجة الاحتياج والعوز الفعلي لها , فعملية المسح الاجتماعي الأخيـرة التـي تقوم بها الوزارة تعكس مدلولات سيئة عن طبيعتها وخلفيتها العنصرية ,إذ استثنت الوزارة في شروط التقدم للدراسة الأكراد المجردين من الجنسية جرّاء الإحصاء الاستثنائي عام 1962م ,على الرغم من قبول طلباتهم مبدئياً, والـذين يعتبرون وبدون منافس الأكثر احتياجاً للمعونات التي تدعي الوزارة بأنها ستقدمها, حيث أنهم محرومون من العمـل في الدوائر الحكومية , بل وتجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك في الآونة الأخيرة حيث بدأ أصحاب القطاع الخاص بعدم قبولهم للعمل لديهم بحجة أنهم لا يحملون البطاقة الشخصية , ثم أنهم محرومون أصلاً من حق التملك , ومن السفر , ومن الإقامة في الفنادق , ولا تمنح لهم الشهادات الجامعية , ولقد جاء المرسوم رقم (49) ليزيد مأساتهم , ويحرمهم من العمل في قطاع البناء أيضاً , ومع الجفاف الذي حوّل المحافظة إلى منطقة منكوبة,انتهت آمـالهم بالعمـل فـي الزراعة أيضاً ..... إلخ .

وإن شـروط التقدم لطلبات الحصول على الإعانة من الوزارة تبدوا شديدة وقاسـية للغاية فمن تتوفر فيه هـذه المواصفات , على الأغلب أنه مات جوعاً , أو أنه يقبع في دور العجزة والأيتام , حيث اشترطت الوزارة في الأسـر المتقدمة ما يلي :

- أن يحمل رب الأسرة الجنسية العربية السورية أو ما في حكمها .
- أن تكون الأسرة حاصلة على بطاقة عائلية ، صادرة عن إدارة الأحوال المدنية في الجمهورية العربية السورية.
- أن لا يكون الزوج أو الزوجة من العاملين بأجر لدى الغير أو لحسابهما الشخصي (ليس لدى أي منهما سـجلاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً) .
- أن لا يكون للزوج أو لزوجته معاشاً تقاعدياً أو ما في حكمه.
- أن تكون الأسرة مقيمة حالياً وبشكل مستمر في الجمهورية العربية السورية.
- ألا يكون مجموع دخل الأسرة، بما فيه المعونات من الأولاد والأقارب والجمعيات الأهلية وغيرها من الجهات، كافياً لتغطية احتياجاتها الأساسية .

على الوزارة أن تبرهن فعلاً أنها رؤيتها وإستراتيجيتها ليس مجرد حبر على ورق , وأنها تنطلق من مبدأ ومنطلـق إنساني فحسب , بغض النظر عن الانتماءات القومية والولاءات السياسية , وتقوم بتوزيع المعونات على الفئات الأكثر احتياجاً , وفي مقدمتهم الأكراد المجردين من الجنسية, وأن تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أجانب محافظـة الحسكة شركاء في المجتمع , ولا تتجاهل هذه الشريحة الأساسية من النسيج الوطني والاجتماعي في سوريا .

فلسفة الحصار... الخروج على المألوف

شهدت أماكن عدة من العالم في فترات مختلفة أشكالاً من الحصـار الخارجي, فرض عليها بقرارات دولية أو من جانب دولة أو منظومـة دولية ما, بعد توفر أسباب ودواع موضوعية معينة, لم تفلح معها جميع أشكال الحلول المبنية على أسس ومعايير دولية متفق عليها. كإجراء ضاغط على سبيل التنبيه العقابي الموجه إلى نظم حاكمة اشتهرت بتجـاوزات للقانون الدولي , وأساءت إلى دول أخرى أو إلى شـعوبها . وتمهيـداً للإجراءات الأشد المنصوص عليها في الأعراف والقوانين الدولية.

إن ما يعطي عقوبة ما مبررات وجودها هو مدى ما يمكن أن تردع من أسباب فرضها, كنتيجة فكرية لا جدال فيها نابعة من أسس المبادئ السببية في اقتفاء الأثر المنطقي لتتابع الأحداث. وأن هذا المبرر لا يتضمن في شكل من الأشكال خروجاً في السياق إلى أبعد من المطلـوب, مـن دافع الحفاظ على الحد الأدنى من الوفاق بين الشعوب, ومحاولة نبذ كل ما من شأنه تفعيل الخلافات وتصعيدها, بحيث لا يعود ممكنا السـيطرة عليها من جديد دون فرط استخدام للقوة, أو شكل ما مـن اسـتعراض الجنوح الانتقامي البشري. لذا يأتي فرض الحصار إجراءاً أولياً الغايـة منه عزل النظام عن الخارج, وتجفيف منابع قواه الدولية, وتقييـد رؤى طموحه السلبية إلى الحد الأدنى, وفقاً لما هو منظور أو مخطط له فـي الأجندة الخارجية, والتي في الغالب تترك هامشاً متواضعاً لقنوات اتصال في محاولة عدم سد الباب كلياً أمام خيارات التراجع والعدول عن الأسباب من جانب النظام الحاكم, في تفهم دولي عام لعواقب المضي قـدماً فـي تنفيذ الحلول الأشد والأكثر إيلاماً للجوانب الإنسانية للشعوب.

لكن بالنسبة لنظام ما دأبت تقارع الهواء, وتبحث عن سـبل جديـدة لترويع الشعوب, بدل محاولة التوفيق بين الخيارات المتاحة وصولاً إلى شكل حضاري للتقارب والتواصل. فالمتابع للأحداث, من منطلق السعي وراء الحقيقة, يدرك سريعاً أن الأمر لا يخلو من انتهاكات وتجـاوزات واضحة للجانب الإنساني من القانون, ومصائب يدفع ثمنها فقط الشـعب المغلوب على أمره, والواقع أساساً بين مطرقة القوى الخارجية وسندان النظام الحاكم. بطريقة تفقد فيها هذه العقوبات الهدف المرجو من فرضها. بإطلاق صارخ ليد النظام الحاكم لتغييب الحقائق الواقعـة, والتلاعـب بالروابط والعلاقات فيما بينها, بشكل تفقد فيه هويتها في خضم المآسـي المتلاحقة والجرائم المرتكبة بحق الشعب, والتي تكتسب صفة شـرعية من شريعة التأويل المنافق المستند إلى فلسفة الحال الراهن للحصار.

رسالة من عائلة البرازي

ورد في العدد408 تشرين الأول 2008م -2620ك من جريدتكم" صوت الأكراد" مقال بعنوان: المرض يلم بالشاعر يوسف برازي (بى بهار) بقلم عبد الحليم سليمان عبد الحليم أولا نشكر صوت الأكراد على اهتمامها بالحالة الصحية لشاعرنا وعميد أسـرتنا المناضـل والمعلم يوسـف برازي (بيبهار) ثانياً نشكر عبدالحليم سليمان عبدالحليم لمقاله عن مرض شاعرنا الكبير وان كان لنا بعض الملاحظات عما ورد في كنف المقال .

1- ورد في المقال عبارة " أنه انتقل إلـى مدينة رأس العين عام 1956م والتحق بالجيل الأول لصفوف الحركة الكردية والأصح أنه انتقل إلى مدينة رأس العين عام 1954م ". وليس كما ورد في متن المقال عام 1956م وقد أسس مع أخيه المرحوم المناضل إسماعيل برازي أول تنظيم سياسي كردي للبارتي بمدينة رأس العين وذلك في أواخر عام 1960م .

2- ورد أيضاً واضطرت عائلته مؤخراً إلى بيع دكانه الذي كان يعمل به كحلاق لسوء أحوالهم المادية ولدفع تكاليف العلاج له ولزوجته المريضة أيضاً ، والحقيقة أن العائلة تكفلت بمصاريف علاجه كاملة وقد ساهم البارتي ببعض المصـاريف وبما يتعلق ببيع دكانه كان ذلك منذ سنتين ولا علاقة له بمسألة مرضه .

في النهاية نشكر كل الأقلام الجادة التي تناولت حياة شاعرنا وخاصة التي ستتناولها لاحقاً مؤكدين على ضرورة توخي الموضوعية عند أيراد أي معلومة تتعلق بالحياة الشخصية لشاعرنا الكبير أما فيما عدا ذلك فهذا خاضع لرؤية الكاتب .**ولكم جزيل الشكر**

عائلة البرازي